

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية
في المنطقة العربية 2013-2014
ملخص

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/EDGD/2014/1/Summary
14 March 2014
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014

ملخص



الأمم المتحدة
نيويورك، 2014

14-00116

موجز

بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية ما تقديره 3 في المائة في عام 2013 بعد أن كان 7.7 في المائة في عام 2012. ويُعزى هذا التقلب الملحوظ بين عامي 2012 و2013 إلى عدم استقرار الأداء الاقتصادي في ليبيا. وإذا لم تشمل الحسابات الوضع في ليبيا، يصبح متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة 4.1 في المائة في عام 2012 و3.2 في المائة في عام 2013. وتشهد الاقتصادات العربية عموماً تباطؤاً في النمو بسبب الانخفاض المستمر في أسعار الطاقة وإيرادات صادرات الطاقة، بعد أن بلغت مستوى مرتفعاً في عام 2012. ولا تزال مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي هي مركز النمو في المنطقة، وهذا يفسر الفوارق بين اقتصادات هذه البلدان وسائر البلدان العربية. ولا تزال حالة عدم الاستقرار السياسي، والاضطرابات الاجتماعية، والنزاعات المسلحة، وحالة عدم اليقين تعوق النشاط الاقتصادي، إذ اقتصرت بعض بوادر التحسن على قطاعات قليلة. فالصادرات غير النفطية مثلاً سجلت ارتفاعاً طفيفاً إذ بدأت حالة عدم اليقين تتبدد بعد الانتعاش الذي شهدته البلدان المتقدمة، ورسملة سوق الأسهم سجلت نمواً إيجابياً. وتمكنت الأردن، وتونس، والسودان، ومصر، واليمن من الحؤول دون استنفاد الاحتياطي من العملات الأجنبية وتجنب حدوث أزمة في ميزان المدفوعات. ومع ذلك، لا تزال البلدان العربية التي تشهد تحولات اجتماعية وسياسية تواجه نقصاً حاداً في التمويل. ولم تتعاف بعد آلية السوق التي ولدت الروابط الاقتصادية ومكنت البلدان من الاستفادة من آثار الانتعاش المتسربة من بلدان مجلس التعاون الخليجي في العقد الماضي. وفي عام 2013، ازدادت الحاجة إلى الدعم المالي الوارد من مصادر خارجية ثنائية ومتعددة الأطراف إلى بلدان المشرق والمغرب وأقل البلدان العربية نمواً، لتخفيف النقص في العملات الأجنبية والحد من ضغوط التضخم وتثبيت قاعدة سياسات التنمية المستدامة على أسس صلبة. ولا تزال معدلات البطالة المرتفعة قضية ملحة في البلدان العربية، بما فيها بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث بات من الضروري إيجاد فرص عمل للمواطنين. فتوفير فرص العمل لا يزال من أهم أولويات السياسة العامة في المنطقة. ومن المتوقع أن يحقق القطاع غير النفطي في بلدان مجلس التعاون الخليجي نمواً كبيراً في عام 2014. غير أن إيرادات صادرات الطاقة يُحتمل أن تسجل انخفاضاً طفيفاً. ومن المتوقع أن تشهد البلدان المستوردة للطاقة المزيد من الركود لأنها لم تسجل تحسناً يذكر في مواجهة عوامل الخطر غير الاقتصادية. ومن المتوقع أن تسجل الاقتصادات العربية نمواً بمعدل 3.5 في المائة في عام 2014.

المحتويات

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
أولاً- السياق العالمي.....	4-1	1
ثانياً- التطورات في قطاع الموارد الطبيعية.....	13-5	3
ألف- قطاع النفط.....	10-5	3
باء- قطاع الفوسفات.....	13-11	4
ثالثاً- الاتجاهات الاقتصادية الإقليمية.....	25-14	5
ألف- لمحة عامة.....	14	5
باء- بلدان مجلس التعاون الخليجي.....	16-15	6
جيم- بلدان المشرق.....	18-17	6
دال- بلدان المغرب.....	20-19	8
هاء- أقل البلدان العربية نمواً.....	22-21	9
واو- الأسعار ومعدلات التضخم.....	24-23	9
زاي-أسعار الصرف.....	25	10
رابعاً- التطورات على مستوى السياسة العامة.....	29-26	11
خامساً- ملاحظات ختامية.....	31-30	12

أولاً- السياق العالمي

1- بعد توقعات في مطلع عام 2013 حذرت من احتمال الدخول في كساد مزدوج، بدأت حالة الانتعاش تخترق الاقتصاد العالمي، ولا سيما اقتصادات البلدان المتقدمة حيث بدا الانتعاش قوياً. فقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية نمواً اقتصادياً قوياً على الرغم من خفض انفاق الحكومة الفدرالية⁽¹⁾. ونشط القطاع المالي المتعافي من الأزمة المالية العالمية لعام 2008، فحرك النمو في القطاع الخاص وأمن غطاء واقياً من آثار التقشف المالي الراهن. واتجه الاقتصاد الأوروبي أيضاً نحو الانتعاش. وأفاد تقييم أجرته المفوضية الأوروبية بأن الاختلالات الاقتصادية الكلية التي كانت مصدر مخاطر كبيرة لاقتصادات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي انحسرت تدريجياً⁽²⁾. وتقلصت مخاطر ارتفاع الديون الحكومية في بلدان جنوب أوروبا مع انحسار خطر نشوء أزمة مالية عامة أخرى، لا سيما بعد حل أزمة السيولة في قبرص من غير تداعيات دولية. وجدد اليابان العمل بسياسة التيسير الكمي التي أدت إلى ارتفاع الطلب المحلي وأشاعت جواً من الارتياح في الاقتصاد عقب التراجع الذي أصابه بعد زلزال توهوكو في عام 2011. وأدى تحسن مستوى القدرة التنافسية للأسعار نتيجة للانخفاض الكبير في قيمة الين الياباني، إلى انتعاش في إيرادات الشركات. وأسهم تحسن المناخ الاقتصادي في البلدان المتقدمة في نمو الاقتصاد العالمي في عام 2013، من المتوقع أن يستمر في عام 2014.

2- وفي عام 2013 تباطأ الانتعاش الاقتصادي في البلدان النامية. وساهم ارتفاع أسعار السلع الأساسية الدولية في استمرار النمو في البلدان المصدرة لتلك السلع، ولكن حجم هذا النمو تقلص ما إن استقر مستوى أسعار بعض السلع الأساسية. واستمر النمو في اقتصادات البلدان النامية الرئيسية كالاتحاد الروسي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند، ولكن بعض علامات الضعف ظهرت في عام 2013، منذرة بعدم القدرة على الاستمرار في النمو بمعدل مرتفع. ودفع تزايد ضغوط التضخم على البرازيل والهند إلى مزيد من التشدد في السياسة النقدية. وفي الصين استمر ارتفاع مستويات الأجور وبدأت ميزة انخفاض أسعار الصادرات تتلاشى بسبب ارتفاع تكاليف اليد العاملة. وأحدث إعلان المصرف الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية بدء الاستغناء عن السياسة النقدية غير التقليدية تدريجياً في أيار/مايو 2013 صدمة أثرت على الميزان الخارجي للبلدان النامية، وسببت انخفاضاً في قيمة العملات الوطنية. وسجل اليوان الصيني انخفاضاً طفيفاً في الربع الأول من عام 2014. وكان انخفاض قيمة العملات الوطنية من الأسباب الرئيسية لضغوط التضخم لأنه أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار الواردات، مما قد يدفع بالمزيد من الدول النامية إلى اتخاذ تدابير أكثر تشدداً في السياسة العامة للتحكم بالطلب. وهذا الاتجاه المثير للقلق من المتوقع أن يستمر في عام 2014. ومن الأهمية أن تنفذ الدول النامية سياسات تشجع النمو لتتمكن من تحقيق تطلعاتها الإنمائية، ولكن هذه السياسات قد لا تكون في متناول البعض بعد الخلل الذي أصاب ميزانها الخارجي على أثر انخفاض قيمة عملاتها الوطنية.

3- ويعتري مسار النمو في الاقتصاد العالمي ضعف جذري سببه تعثر في خلق فرص العمل في مرحلة الانتعاش، فبقيت معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي أعلى مما كانت عليه قبل الأزمة في عام 2008. وتفاقم التعثر في خلق فرص العمل الذي بدأ يظهر على أثر الأزمة المالية العالمية

(1) Bureau of Economic Analysis, "National Income and Product Accounts – Gross Domestic Product, fourth quarter and annual 2013 (third estimate); Corporate Profits, fourth quarter and annual 2013, United States", 27 March 2014. Available from www.bea.gov/newsreleases/national/gdp/2014/gdp4q13_3rd.htm.

(2) European Commission, "Results of in-depth reviews under Regulation (EU) No 1176/2011 on the prevention and correction of macroeconomic imbalances", 5 March 2014. Available from http://ec.europa.eu/economy_finance/economic_governance/documents/2014-03-05_in-depth_reviews_communication_en.pdf.

في عام 2008، على الرغم من الانتعاش الاقتصادي العالمي⁽³⁾. ومن المتوقع أن يكون ضعف إمكانات التشغيل في اقتصادات البلدان المتقدمة والبلدان النامية أشدّ أثراً على البلدان النامية لأن الهجرة لم تعد منفذاً للبحث عن عمل في ظل ركود أسواق العمل في البلدان المتقدمة. وأصبحت الدول المتقدمة والدول النامية حذرة في تطبيق تدابير مالية توسعية بعد أن قدمت مجموعة من الحوافز خلال الأزمة المالية العالمية. وهذا الموقف المالي الجديد يحدّ من إمكانات انتعاش القدرة على التشغيل على الصعيد العالمي. وهكذا، يبدو الاقتصاد العالمي أمام مجموعة من التحديات منها:

(أ) الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن تغيير سياسة المصرف الاحتياطي الفدرالي على أسواق رأس المال الدولية، والميزان الخارجي للبلدان النامية وقيمة عملاتها الوطنية؛

(ب) إمكانية التوسّع في السياسة المالية العامة المتاحة للدول المتقدمة والدول النامية؛

(ج) القدرة على الابتكار في إيجاد فرص العمل وتجنب المزيد من التعثر في التشغيل على الصعيد العالمي.

4- وفي ظل هذه الظروف العالمية، شهدت المنطقة العربية⁽⁴⁾ تراجعاً في النمو الاقتصادي في عام 2013 مقارنة بعام 2012، لا سيما بسبب النمو المعتدل في الإيرادات النفطية في البلدان المصدرة للنفط، ومعظمها من بلدان مجلس التعاون الخليجي. فهذه البلدان تشهد حالة انتعاش ثابت، في ظل فوارق في الأداء الاقتصادي لا تزال كبيرة بينها وبين البلدان العربية الأخرى. وسجل عدد قليل فقط من بلدان المشرق والمغرب وأقل البلدان العربية نمواً بعض الانتعاش، بينما بقي معظمها يشهد ركوداً في الأنشطة الاقتصادية بسبب استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية. ولا تزال تداعيات الأزمة في الجمهورية العربية السورية تصيب البلدان المجاورة فتعوق النشاط الاقتصادي عبر الحدود، أي حركة التجارة والاستثمار والسياحة. وبقيت وتيرة الانتعاش الاقتصادي في أوروبا دون المستوى الكافي للتأثير الإيجابي على الصادرات غير النفطية من بلدان المشرق والمغرب. ولا تزال معدلات البطالة المرتفعة قضية ملحة في البلدان العربية، بما فيها بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تحتاج إلى تأمين فرص العمل لمواطنيها. ويبقى استحداث فرص العمل من أكثر أولويات السياسة العامة إلحاحاً في المنطقة العربية.

(3) International Labour Organization (ILO), Global Employment Trends 2014: Risk of a jobless recovery? (Geneva, ILO, 2014), p. 17.

(4) بعد انضمام تونس وليبيا والمغرب إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تموز/يوليو 2012، تقرر توسيع النطاق الجغرافي لمسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بحيث يشمل جميع البلدان العربية. وجرى تقسيم البلدان ضمن مجموعات لأغراض هذا الملخص بالاستناد إلى مجموعة معايير مثل دخل الفرد، والقرب الجغرافي، والتشابه في الخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية على النحو التالي: مجموعة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية؛ ومجموعة بلدان المشرق: الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وفلسطين، ولبنان، ومصر؛ ومجموعة بلدان المغرب: تونس، والجزائر، والمغرب، وليبيا؛ ومجموعة أقل البلدان العربية نمواً: جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن.

ثانياً- التطورات في قطاع الموارد الطبيعية

ألف- قطاع النفط

5- لا تزال المنتجات الهيدروكربونية، ولا سيما النفط الخام، السلع الأساسية الأكثر تأثيراً على المنطقة لأنها أهم ما يربط اقتصاد المنطقة العربية بالاقتصاد العالمي. وتشير تقديرات منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) إلى أن الطلب العالمي الإجمالي على النفط بلغ في عام 2013 ما متوسطه 90 مليون برميل في اليوم، وهو متوسط يفوق بنسبة 1.18 في المائة المستوى الذي بلغه الطلب في العام السابق، في حين بلغ مجموع إمدادات النفط الخام في المتوسط 91.1 مليون برميل في اليوم⁽⁵⁾. وفي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع الطلب على النفط الخام في الربع الأخير من عام 2013 نتيجة للانتعاش الاقتصادي. وفي الصين، واصل الطلب على النفط الخام ارتفاعه في عام 2013، كما سجلت بلدان الخليج وأمريكا اللاتينية، خاصة البرازيل، ارتفاعاً كبيراً في الطلب على النفط الخام. وأدى انخفاض استهلاك النفط الخام في أوروبا واليابان إلى كبح ارتفاع الطلب على النفط في المناطق الأخرى.

6- وانخفض مجموع الإنتاج من النفط الخام في البلدان الأعضاء في الأوبك، لا سيما في الربع الأخير من عام 2013، بعد الانخفاض الكبير في إنتاج النفط الخام في ليبيا. وشهد إنتاج النفط الخام ركوداً أو انخفاضاً طفيفاً في الكثير من البلدان غير الأعضاء في الأوبك، ولكنه ارتفع في كندا والولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً ملحوظاً كان كافياً لتلبية الارتفاع في الطلب العالمي. وفي عام 2013، كان إنتاج النفط الخام مستقراً إلى حد ما في المنطقة العربية باستثناء ليبيا والمملكة العربية السعودية. فخلال النصف الثاني من عام 2013، انخفض إنتاج النفط الخام إلى حد كبير في ليبيا. وخلال الربع الأول من عام 2013 انخفض هذا الإنتاج في المملكة العربية السعودية ليصل إلى نحو 9.1 مليون برميل في اليوم، ثم ارتفع في الربع الثالث ليتراوح بين 9.7 و10 ملايين برميل في اليوم. وسجل مجموع الإنتاج من النفط الخام في بلدان مجلس التعاون الخليجي متوسطاً قدره 17.3 مليون برميل في اليوم في عام 2013، أي أكثر بنسبة 1.3 في المائة مما كان عليه في العام السابق. وحافظ العراق على مستوى إنتاجه من النفط الخام عند متوسط قدره 3 ملايين برميل في اليوم⁽⁶⁾.

7- وفي أسواق الطاقة، تراجع تقلب أسعار النفط الخام في عام 2013. وبقي سعر سلة الأوبك المرجعية بين 96.35 و114.94 دولار أمريكي للبرميل الواحد في عام 2013، وبلغ المعدل السنوي 105.87 دولار للبرميل الواحد (الجدول 1). وشهد الربع الأول من عام 2014 استقراراً كبيراً في أسعار النفط الخام على الرغم من حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي التي يواجهها الكثير من البلدان الرئيسية المصدرة للنفط. وكان الحد الأدنى للأسعار ثابتاً بسبب النمو المطرد في الطلب الناجم عن الانتعاش في الاقتصاد العالمي، لكن ضعف المضاربة في أسواق النفط الآجلة حال دون حدوث ارتفاع كبير في أسعار النفط الخام. ومن المتوقع أن يتجه مستثمرو السلع الأساسية في أسواق النفط الآجلة إلى مزيد من التريث في اتخاذ مواقف على المدى الطويل بسبب الزيادة المتوقعة في تكاليف التمويل. ومن ناحية العرض، أدت زيادة القدرة على إنتاج النفط الخام لا سيما في أمريكا الشمالية، إلى تعويض توقف الإمدادات في العديد من البلدان المصدرة للنفط.

8- ومن المتوقع أن تتخفف أسعار النفط الخام في عام 2014 كما حدث في عام 2013. ويمكن لزيادة القدرة الإنتاجية أن تلبي الارتفاع المتوقع في الطلب على النفط الخام. وتشير تقديرات الأوبك إلى أن الطلب

(5) OPEC, "OPEC Monthly Oil Market Report", 12 March 2014. Available from www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm.

(6) Joint Organizations Data Initiative Database

سيبلغ 91.14 مليون برميل في اليوم في عام 2014 (أي أعلى بنسبة 1.27 في المائة مما كان عليه في العام السابق). ومن المتوقع أن تكون القدرة الإنتاجية كافية لتغطية هذا الارتفاع، وأن تبقى الأوبك على الهدف الذي حددته للإنتاج، وهو 30 مليون برميل في اليوم، ومن المستبعد أن تعيد العمل على أساس حصص خاصة تُحدّد لكل بلد في عام 2014.

9- ومن المحتمل أن يؤثر تقلص هامش ربح عمليات التكرير على أسعار النفط الخام بسبب الطلب المنخفض نسبياً على منتجات الوقود. وقد تقلصت الفجوة بين النفط الخام والبنزين بسرعة في الربع الثالث من عام 2013 ثم اتسعت في الربع الأول من عام 2014. وفي ظل هذه العوامل، من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية 102.3 دولار للبرميل الواحد في عام 2014، وأن يبقى ضمن الهامش المتوقع أي بين 94.1 و110.4 دولار للبرميل الواحد.

الجدول 1- تقديرات أسعار النفط الخام
(سعر سلة الأوبك المرجعية: دولار للبرميل الواحد)

	المتوسط السنوي المتوقع لعام 2014			المعدل السنوي المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى
	أعلى	متوسط	أدنى			
2011				107.46	89.81	120.91
2012				109.45	88.74	124.64
2013				105.87	96.35	114.94
2014	110.4	102.3	94.1			

المصدر: الأوبك للفترة 2011-2013، وأرقام عام 2014 هي توقعات أجريت في آذار/مارس 2013.

10- ولا تزال عوامل الخطر كثيرة، قد تحول دون التوازن المتوقع بين العرض والطلب. ومن المتوقع أن يؤثر قرار الولايات المتحدة الأمريكية بالاستغناء عن السياسة النقدية غير التقليدية تدريجياً والأداء الاقتصادي للصين على مناخ الاقتصاد العالمي وبالتالي على الطلب على النفط الخام والمضاربة في أسعار النفط الخام. ولا تزال المخاطر الجيوسياسية قائمة في المنطقة العربية. فاستمرار النزاعات في ليبيا حد كثيراً من إنتاج النفط الخام وتصديره. ويمكن أن تؤثر الأزمة السورية على إنتاج النفط الخام في العراق ولا يزال نمو الصادرات من النفط الخام الإيراني غير مؤكد. ولا يمكن التحكم بتأثير التقلبات الجيوسياسية مثل حالة عدم الاستقرار السياسي في فنزويلا والصراع الجاري حالياً بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا.

باء- قطاع الفوسفات

11- مع تزايد التركيز على أولوية الأمن الغذائي، يبدو الفوسفات عنصراً لا غنى عنه في تحسين الإنتاجية الزراعية. وبما أن المنطقة العربية تملك أكبر الاحتياطي من الفوسفات في العالم، يزداد اقتناع واضعي السياسات في المنطقة بقيمة الفوسفات كمورد طبيعي استراتيجي، وبالتالي كرابط إضافي هام لاقتصاد المنطقة بالاقتصاد العالمي. وتشير تقديرات الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة إلى أن مجموع الاستهلاك العالمي من خامس أكسيد الفسفور (P_2O_5) بلغ 40.4 مليون طن في عام 2013، أي أقل بقليل مما كان عليه في العام الماضي، ومن المتوقع أن يزداد بنسبة 1.8 في المائة في عام 2014.⁽⁷⁾ وفي عام 2013 ارتفع استهلاك

Heffer, P. and Prud'homme, M., "Short-term Fertilizer Outlook 2013 – 2014", December 2013. Available from (7) www.fertilizer.org/imis20/images/Library_Downloads/2013_ifa_paris_summary.pdf?WebsiteKey=411e9724-4bda-422f-abfc-8152ed74f306&=404%3bhttp%3a%2f%2fwww.fertilizer.org%3a80%2fen%2fimages%2fLibrary_Downloads%2f2013_ifa_paris_summary.pdf

الأسمدة في جميع المناطق تقريباً، ولكنه انخفض كثيراً في جنوب شرق آسيا، لا سيما في الهند وهي المستورد الأكبر للصخر الفوسفاتي مما أدى إلى انخفاض طفيف في الاستهلاك العالمي من الفوسفات.

12- وكان مكتب الشريف للفوسفات، وهو شركة تملكها الدولة في المغرب، أكبر مصدر للفوسفات في عام 2012، وقد أنتج 6.8 مليون طن من خامس أكسيد الفسفور، أي ما يعادل نحو 17 في المائة من الاستهلاك العالمي⁽⁸⁾. والصين هي أكبر بلد منتج للفوسفات في العالم، تليها المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن صادرات الصين كانت محدودة بسبب الضريبة التي فرضت في عام 2008 على الصادرات. ويُستهلك معظم إنتاج الصين والولايات المتحدة الأمريكية من الفوسفات محلياً، ما جعل المنطقة العربية أكبر مصدر للفوسفات. ومن المتوقع أن ترتفع القدرة على الإنتاج في المنطقة خلال الأعوام القليلة المقبلة مع زيادة الاستثمارات في هذا القطاع. فالمملكة العربية السعودية مثلاً وظفت استثمارات ضخمة لإقامة منشآت لإنتاج الفوسفات ومعالجته في إطار مشروع "معادن وعد الشمال للفوسفات" بالقرب من الحدود الأردنية، وتجاوز مجموع الاستثمارات 9 مليارات دولار. ويعمل مكتب الشريف للفوسفات أيضاً على زيادة قدرته الإنتاجية من خلال الحصول على قرض بقيمة 271 مليون دولار اتفق عليه مع مصرف ألماني في الربع الأخير من عام 2013.

13- وفي عام 2013، سجل سعر الصخر الفوسفاتي انخفاضاً حاداً. فبعد ارتفاع كبير وهبوط تلاه بين عامي 2008 و2009، استقر السعر نسبياً بين منتصف عام 2011 ونهاية عام 2012، فتراوح بين 180 و200 دولار للطن الواحد⁽⁹⁾. ولكنه انخفض في عام 2013 ليصل إلى نحو 100 دولار للطن الواحد. ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على الفوسفات قليلاً في عام 2014، وأن ترتفع القدرة الإنتاجية في البلدان الرئيسية المصدرة للفوسفات. ومن غير المتوقع أن يحدث نقص في الإمدادات وأن يرتفع سعر الصخر الفوسفاتي بشكل ملحوظ مع أنه يمكن أن يسجل بعض الارتفاع في عام 2014 مع انتعاش الطلب من الصين والهند.

ثالثاً- الاتجاهات الاقتصادية الإقليمية

ألف- لمحة عامة

14- تشير التقديرات إلى أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية بلغ 3 في المائة في عام 2013، مقابل 7.7 في المائة في عام 2012 (الجدول 2). ويعود التقلب الملحوظ بين عامي 2012 و2013 إلى تقلب الأداء الاقتصادي في ليبيا. ومن دون حساب النمو في ليبيا، يصبح متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة 4.1 في المائة في عام 2012 و3.2 في المائة في عام 2013. ولا تزال بلدان مجلس التعاون الخليجي هي مركز النمو في المنطقة، وهذا ما يفسر الفوارق بين اقتصادات هذه البلدان وباقي البلدان العربية. ولا تزال حالات عدم الاستقرار السياسي، والاضطراب الاجتماعي، والنزاع المسلح تعوق النشاط الاقتصادي، بالرغم من ظهور بعض علامات التحسن. وبعد أن بدأت حالة عدم اليقين المحيطة بالانتعاش الاقتصادي العالمي تتبدد، شهدت الصادرات غير النفطية نمواً معتدلاً. وسجلت المنطقة نمواً في رسملة سوق الأسهم. وتمكنت الأردن، وتونس، والسودان، ومصر، واليمن من الحد من استهلاك الاحتياطي من العملات الأجنبية فتجنب حدوث أزمة في ميزان المدفوعات. وأدى التعاون الثنائي بين بلدان المنطقة دوراً هاماً في هذا الاستقرار، فتمكنت من التعويض نوعاً ما عن الآثار غير المباشرة المتدفقة مع الموارد من بلدان مجلس التعاون الخليجي من خلال الأسواق المالية والاستثمارات البينية المباشرة.

(8) OCP website, www.ocpgroup.ma

(9) World Bank, Global Economic Monitor (GEM) Commodities database. Available from <http://databank.worldbank.org/data/views/variableselection/selectvariables.aspx?source=global-economic-monitor-%28gem%29-commodities>.

باء- بلدان مجلس التعاون الخليجي

15- يقدر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه المجموعة بحوالى 4.3 في المائة في عام 2013، بعد أن بلغ 5.7 في المائة في عام 2012. وقد انخفضت نسبة مساهمة قطاع النفط في هذا النمو بسبب انخفاض إيرادات الصادرات النفطية بعد أن سجلت أعلى مستوياتها في عام 2012. وأصبحت القطاعات الأخرى غير النفطية هي محرك النمو، وقد تبين ذلك في الانتعاش الذي شهدته دبي في الإمارات العربية المتحدة. ولوحظ جو من الارتياح والثقة في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي، عزز قيمة الممتلكات والأصول المالية. وبحلول الربع الأول من عام 2014، تجاوزت مؤشرات أسعار الأسهم المستوى الذي كانت عليه ما قبل الأزمة في عام 2008 في قطر والمملكة العربية السعودية. واستكملت المؤسسات المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي تعديل بيانات الميزانية. وبالإضافة إلى السياسة المالية النشطة، أشارت سياسة التوسع النقدي المعتمدة إلى زيادة تمويل الأنشطة الاقتصادية التي تدعم نمو الطلب المحلي.

16- ومن المتوقع أن يحافظ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى ذاته في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2014. ويمكن تعويض انخفاض إيرادات الصادرات النفطية بنمو القطاع غير النفطي، الذي قد يؤدي إلى استقرار نمو الطلب المحلي. ومن العوامل الأخرى التي ينبغي النظر فيها أيضاً، السياسات المالية، ونسبة أنشطة القطاع غير النفطي، وقوة القطاع المالي المرتبطة بالتوسع النقدي. وفي عام 2014، يتوقع أن يبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه المجموعة 4.4 في المائة وأن تحقق الإمارات العربية المتحدة وقطر معدل نمو يفوق هذا المتوسط نتيجة للنمو السريع للقطاعات غير النفطية لا سيما في قطاع الطاقة. ومن المتوقع أن تشهد المملكة العربية السعودية أيضاً ارتفاعاً في الطلب المحلي مع استمرار سياستها المالية العامة النشطة. ولكن النقص في اليد العاملة الناجم عن ترحيل العمال الأجانب غير الشرعيين قد يؤثر على تنفيذ مشاريع البناء المقررة. ومن المتوقع أن يستمر النمو الثابت ولو كان متواضعاً في البحرين وعمان والكويت مع انتعاش الطلب المحلي في هذه البلدان. وفي عام 2014، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو 5.5 في المائة في قطر، و5.2 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و4 في المائة في البحرين والمملكة العربية السعودية، و3.8 في المائة في كل من عمان والكويت.

جيم- بلدان المشرق

17- تشير التقديرات إلى انكماش في اقتصادات بلدان المشرق بمتوسط قدره 0.6 في المائة في عام 2013، بعد نمو بلغ متوسطه 0.1 في المائة في عام 2012. ولا تزال الأزمة السورية وتداعياتها على البلدان المجاورة تؤثر على اقتصادات بلدان المشرق. فحالة عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية السائدة تعوق إمكانات النشاط الاقتصادي الطموحة في المستقبل في المنطقة بأسرها، كالاستثمارات المادية. وساعد الانتعاش الجزئي في الصادرات غير النفطية وانخفاض أسعار الطاقة على التحكم بالعجز في الحساب الجاري وظهور بعض علامات الارتياح الاقتصادي. فقد شهد مؤشر سوق الأسهم في مصر مثلاً انتعاشاً في الربع الأول من عام 2014 وتجاوز المستوى الذي كان عليه في بداية التحولات الاجتماعية والسياسية في كانون الثاني/يناير 2011. ولكن التراجع في قطاع السياحة وغياب حركة الاستثمار الأجنبي المباشر دفع البلدان إلى الاعتماد على الدعم المالي الثنائي لسد العجز في الحساب الجاري. ومع ازدياد مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية، استطاع الأردن ومصر تخفيف التشدد في السياسة النقدية. وتشير التقديرات إلى أن الأردن ولبنان سجلا نمواً إيجابياً في عام 2013 ولكنه لم يكن كافياً لتحسين مستوى معيشة المواطنين بسبب الدخول المفاجئ للاجئين بأعداد كبيرة من الجمهورية العربية السورية. وأثر نقص الموارد المالية اللازمة لدعم اللاجئين على الأردن ولبنان حيث تدهور مستوى معيشة اللاجئين وحصل ركود في النشاط الاقتصادي

المحلي اللازم لاستيعاب الارتفاع الكبير المفاجئ في عدد السكان. ولا يزال نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق يتوقف إلى حد بعيد على إنتاج النفط الخام، والأنشطة المتصلة بقطاع النفط في جنوب البلد، والنمو الاقتصادي في المنطقة التابعة لحكومة إقليم كردستان. ولكن الفوارق اتسعت بين المناطق العراقية إثر تباطؤ النشاط الاقتصادي في غرب العراق بسبب تفاقم المخاطر الأمنية. ويعوق تدمير الاقتصاد في الجمهورية العربية السورية النشاط الاقتصادي. وقد أدى ارتفاع تكاليف النقل الداخلي إلى شل الاقتصاد، حتى في المناطق غير المتأثرة مباشرة بأعمال العنف. وفي فلسطين انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتراجعت حركة البناء التي كانت العامل الأساسي في زيادة الطلب المحلي في إطار إعادة إعمار قطاع غزة، بسبب عمليات الحصار والاضطرابات الأمنية التي أثقلت كاهل الاقتصاد.

18- ومن المتوقع أن تشهد بلدان المشرق ركوداً في عام 2014 وأن يبقى معدل النمو فيها 2.9 في المائة من دون أن تدخل في الحساب الجمهورية العربية السورية بسبب عدم توفر البيانات الكافية. وتطغى حالة عدم اليقين والمخاطر السياسية والجيوستراتيجية التي تعوق الاستثمار على العوامل الإيجابية القليلة المتوفرة لتحقيق النمو الاقتصادي. ومن المتوقع أن يكون نمو الطلب المحلي والصادرات من خارج قطاع الطاقة ضعيفاً في جميع بلدان المشرق. وفي المقابل من المستبعد أن تواجه هذه البلدان صعوبات في ميزان المدفوعات نتيجة لتوفر الدعم من بلدان المنطقة إلى البلدان التي تسجل عجزاً في الحساب الجاري. ومع استمرار التشدد في السياسات المالية، تعتمد البلدان على السياسة النقدية لاتخاذ التدابير المحفزة للنمو. وفي عام 2014، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو 2.4 في المائة في مصر، و2.5 في المائة في لبنان، و2.6 في المائة في فلسطين، و3 في المائة في الأردن، و6.8 في المائة في العراق.

الجدول 2- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك (النسبة المئوية للتغير السنوي)

البلد/المنطقة دون الإقليمية	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					معدل تضخم أسعار الاستهلاك				
	(ع) 2014	(ب) 2013	(د) 2012	(ج) 2011	(أ) 2010	(ع) 2014	(ب) 2013	(د) 2012	(ج) 2011	(أ) 2010
الإمارات	5.2	5.0	4.4	3.9	1.7	2.4	1.1	0.7	0.9	0.9
البحرين	4.0	5.3	3.4	1.9	4.3	3.1	3.5	2.8	0.4	2.0
عمان	3.8	3.0	5.8	0.9	4.8	2.1	1.3	2.9	4.1	3.2
قطر	5.5	6.5	6.2	13.0	16.7	4.2	3.1	1.9	1.9	2.4
الكويت	3.8	4.0	8.3	10.2	2.4	3.2	2.6	2.9	4.8	4.0
السعودية	4.0	3.8	5.8	8.6	7.5	3.3	3.5	2.9	3.7	3.8
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	4.4	4.3	5.7	7.3	5.2	3.0	2.6	2.2	2.9	2.6
الأردن	3.0	2.8	2.7	2.6	2.3	5.0	5.6	4.8	4.4	5.0
سوريا ^(د)	--	22.5-	21.8-	3.4-	3.4	42.7	87.3	37.4	4.8	4.4
العراق	6.8	6.1	9.0	9.5	6.9	5.1	1.9	6.1	5.6	2.5
فلسطين	2.6	1.8	5.9	12.2	9.3	2.6	1.8	2.7	2.9	3.8
لبنان	2.5	1.7	1.2	2.0	8.0	3.0	5.7	6.4	5.1	3.6
مصر ^(هـ)	2.4	2.1	2.2	1.8	5.2	13.5	9.5	7.3	10.5	11.1
بلدان المشرق	2.9	0.6-	0.1	2.7	5.5	14.2	18.1	10.9	7.5	7.3
تونس	3.0	2.8	4.1	0.2-	3.6	5.2	6.1	5.6	3.6	4.4
الجزائر	3.6	3.0	3.3	2.8	3.6	4.0	3.3	8.9	4.5	3.9
ليبيا	5.0-	3.0-	98.2	61.3-	4.3	3.5	2.6	6.1	15.5	2.8
المغرب	3.6	4.6	2.7	5.0	3.6	2.4	1.9	1.3	0.9	1.0

3.7	3.2	6.0	5.6	3.0	1.9	2.2	21.2	9.2-	3.7	بلدان المغرب
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	------	------	-----	--------------

الجدول 2 (تابع)

معدل تضخم أسعار الاستهلاك					معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					البلد/ المنطقة دون الإقليمية
2014 ^(ج)	2013 ^(ب)	2012	2011	2010	2014 ^(ج)	2013 ^(ب)	2012 ^(أ)	2011 ^(أ)	2010 ^(أ)	
2.0	1.6	6.3	1.8	3.8	3.8	3.4	3.0	2.6	2.2	جزر القمر
2.2	3.5	3.7	5.1	4.0	5.8	5.3	4.7	4.8	3.5	جيبوتي
32.0	37.1	35.6	18.1	13.0	2.5	3.2	1.1	1.9	5.8	السودان
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	الصومال
5.0	4.6	4.9	5.6	6.3	5.9	6.1	4.6	4.0	5.1	موريتانيا
11.7	11.0	10.1	19.3	11.1	2.6	3.5	2.0	12.8-	5.7	اليمن
23.7	26.6	25.4	17.8	11.9	2.7	3.4	1.6	2.8-	5.7	أقل البلدان العربية نمواً
6.1	6.6	5.6	5.0	3.9	3.5	3.0	7.7	2.7	5.0	مجموع المنطقة العربية ^(د)

المصدر: مصادر وطنية.

(أ) باستثناء الجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، وموريتانيا، أرقام الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2010-2012 هي أرقام الإسكوا، E/ESCWA/SD/2013/11، استناداً إلى مصادر وطنية.

(ب) تقديرات حتى آذار/مارس 2014.

(ج) توقعات حتى آذار/مارس 2014 لا تتضمن توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية العربية السورية بسبب عدم توفر البيانات الكافية.

(د) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية العربية السورية هو رقم تقديري للفترة 2011-2013.

(هـ) بالنسبة إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر، الأرقام هي للسنة المالية التي تنتهي في حزيران/يونيو.

(و) الأرقام العائدة لمجموعة البلدان هي متوسطات مرجحة لكل سنة على أساس الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2005.

دال- بلدان المغرب

19- تشير التقديرات إلى نمو شهادته مجموعة بلدان المغرب بنسبة 2.2 في المائة فقط في عام 2013، بعد أن كان بلغ 21.2 في المائة في عام 2012. وقد تأثر متوسط معدل النمو في بلدان المغرب بالانكماش الذي شهده اقتصاد ليبيا بعد انتعاشه في عام 2012. ففي النصف الثاني من عام 2013، تراجع إنتاج النفط والغاز وانخفضت الصادرات مرة أخرى بعد أن احتلت المجموعات المعارضة مرافق الإنتاج. ثم بُذلت جهود مكثفة أدت إلى معاودة إنتاج النفط الخام وتصديره، غير أن مستوى النمو كاد لا يتجاوز نصف المستوى المسجل قبل عام 2011. وفي المغرب، ساهم انتعاش القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي في عام 2013، وأدى الاستقرار السياسي النسبي إلى استمرار التنمية الصناعية، وعزز توفر الأموال الأجنبية الواردة إلى القطاعين العام والخاص انتعاش الطلب المحلي. وفي الجزائر، ساهم استقرار إيرادات صادرات الطاقة في الحفاظ على نمو اقتصادي جيد. ولكن هذا النمو لا يزال دون المستوى الممكن بسبب النقص في التنويع الاقتصادي ليشمل النشاطات القطاعية الأخرى خارج قطاع الطاقة. أما تونس، فكانت الدولة الأولى التي استكملت عملية التحول السياسي. وقبل ذلك كان النشاط الاقتصادي قد تباطأ في الربع الأخير من عام 2013. وعلى الرغم من توفر الأموال الأجنبية، أدى انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر وتراجع السياحة بسبب غياب الاستقرار السياسي إلى تفاقم النقص في العملات الأجنبية في عام 2013.

20- وفي عام 2014، من المتوقع أن يستمر النمو في مجموعة بلدان المغرب بمعدل 1.9 في المائة وأن يستمر الانكماش الاقتصادي في ليبيا بسبب تراجع قدرتها على تصدير النفط في ظل غياب الاستقرار السياسي. ومن المتوقع أن تشهد البلدان الأخرى من المجموعة هدوءاً في الأجواء العامة يسمح للاقتصاد بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمعونات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف، كما يسمح بتعزيز التعاون بين بلدان المنطقة. وارتفع عدد الالتزامات التي تعهدت بها بلدان مجلس التعاون الخليجي لدعم تونس والمغرب. ولكن ضعف التنمية الصناعية وانتشار البطالة يبقيان من عوامل الخطر الهيكلية في مجموعة بلدان المغرب. وفي عام 2014، يتوقع أن يبلغ معدل النمو 3 في المائة في تونس، و3.6 في المائة في كل من الجزائر والمغرب. ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد الليبي انكماشاً بمعدل 5 في المائة.

هاء- أقل البلدان العربية نمواً

21- تشير التقديرات إلى نمو شهادته أقل البلدان العربية نمواً بلغ متوسطه 3.4 في المائة في عام 2013، بعد أن كان 1.6 في المائة في عام 2012. وفي عام 2013، واصل السودان جهوده لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بعد انفصال جنوب السودان، وهو لا يزال يواجه نقصاً حاداً في العملات الأجنبية، ولكن انتعاش الصادرات النفطية وغير النفطية أدى إلى نمو ولو متواضعاً في الاقتصاد. وأدى الاتفاق الذي وقعه السودان في عام 2013 مع جنوب السودان بشأن إنتاج النفط ونقله، إلى تحسين البيئة الاقتصادية الخارجية على الرغم من تدهور الأوضاع السياسية في جنوب السودان. وفي اليمن تكررت الهجمات على أنابيب النفط في ظل الوضع الأمني المضطرب، غير أن انتعاش إيرادات الصادرات النفطية ساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد تعهدت الأطراف الخارجية الإقليمية والدولية بتقديم الدعم المالي لليمن في المرحلة الانتقالية، لكن نمو الطلب المحلي يبقى محدوداً مع الارتفاع السريع في مستوى الدين العام. أما البلدان الأخرى من أقل البلدان العربية نمواً، أي جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا، فسجلت نمواً طفيفاً في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013. وأدى الاستقرار السياسي في الصومال إلى زيادة النشاط الاقتصادي في القطاع العام وساهمت أعمال إعادة الإعمار في تحقيق نمو اقتصادي سريع يصعب تحديد حجمه بدقة لعدم توفر البيانات الرسمية.

22- وفي عام 2014، يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان العربية نمواً بمتوسط قدره 2.7 في المائة. ولكن هذا النمو قد يتراجع في موريتانيا واليمن بسبب تراجع نمو صادرات الطاقة والموارد الطبيعية. وتتوقف الآفاق الاقتصادية في جزر القمر وجيبوتي على الأوضاع الاقتصادية واحتمالات استقرارها في البلدان المجاورة. ومن المتوقع أن يؤدي التوسع في أنشطة المرفأ في جيبوتي إلى تسريع النمو الاقتصادي وأن يشهد السودان استقراراً في النمو ومستوى إيرادات الصادرات النفطية، بينما يستمر النقص الحاد في العملات الأجنبية في إعاقة تقدم النمو. ولا تزال إمكانات النمو في أقل البلدان العربية نمواً دون المستوى الكافي للتخفيف من حدة الفقر. وفي عام 2014، يتوقع أن يبلغ معدل النمو 2.5 في المائة في السودان، و2.6 في المائة في اليمن، و3.8 في المائة في جزر القمر، و5.8 في المائة في جيبوتي، و5.9 في المائة في موريتانيا.

واو- الأسعار ومعدلات التضخم

23- تشير التقديرات إلى أن معدل تضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة العربية بلغ 6.6 في المائة في عام 2013، بعد أن كان 5.6 في المائة في عام 2012 (الجدول 2). وبقيت أسعار السلع الأساسية الدولية، من منتجات الطاقة والمعادن والمواد الغذائية، مرتفعة وازدادت ارتفاعاً في أواخر عام 2013. ولكن هذه الأسعار

لم تترك تأثيراً ملحوظاً على مستويات الأسعار المحلية في اقتصادات المنطقة. وكما في عام 2012، ارتبط معدل التضخم في كل بلد بعوامل خاصة به. وزالت ضغوط الانكماش التي ألمت بقطاع الإسكان في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر منذ الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009. وأصبحت الأنشطة المتعلقة بقطاع الإسكان كإيجارات الممتلكات العقارية، المسبب الرئيسي لضغوط التضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث ارتفع معدل تضخم أسعار الاستهلاك إلى 2.6 في المائة في عام 2013، ولكنه بقي الأدنى مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى. وبقي معدل التضخم في مستوى منخفض في جزر القمر، والعراق، وفلسطين، وليبيا، والمغرب في عام 2013. غير أن الاختناقات في العرض أدت إلى ارتفاع الأسعار في باقي بلدان المنطقة. وأدى النقص في العملات الأجنبية في الجمهورية العربية السورية والسودان إلى ارتفاع حاد في معدل التضخم. ولا يزال معدل التضخم في مصر واليمن على ارتفاعه في ظل تفاقم الدين الحكومي.

24- ومن المتوقع أن يبلغ متوسط تضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة العربية 6.1 في عام 2014 وأن يبقى تأثير أسعار السلع الأساسية الدولية محدوداً مع احتمال حدوث ارتفاع طفيف في أسعار المواد الغذائية. ومن المتوقع أن يكون قطاع الإسكان في بلدان مجلس التعاون الخليجي مصدراً للمزيد من ضغوط التضخم. ومن المحتمل أن تنخفض معدلات التضخم بعد أن ارتفعت كثيراً في الجمهورية العربية السورية والسودان في عام 2013 مع استمرار النقص الحاد في العملات الأجنبية لأسباب غير اقتصادية واستبعاد حدوث انخفاض سريع في معدلات التضخم في البلدين في عام 2014. وقد تشهد مصر واليمن في عام 2014 ارتفاعاً في معدل التضخم بسبب التوسع النقدي السريع في ظل القيود الشديدة على العرض. وستؤثر الإصلاحات المالية المقررة، إذا نفذت، في مستويات الأسعار، لا سيما في تونس ومصر.

زاي- أسعار الصرف

25- شهدت أسعار الصرف في المنطقة العربية المزيد من الاستقرار في عام 2013 بالمقارنة مع العام الذي سبقه، ما عدا في تونس، والجمهورية العربية السورية، والسودان، ومصر. وواصلت بلدان مجلس التعاون الخليجي ربط أسعار الصرف بالدولار باستثناء الكويت التي ربطت عملتها بسلة من العملات الأجنبية. وواصل الأردن وجيبوتي ولبنان ربط العملات الوطنية بالدولار. وأبقت البنوك المركزية في تونس والجزائر وجزر القمر والعراق وليبيا والمغرب وموريتانيا واليمن على نظام التعويم الموجّه لأسعار الصرف الأجنبي. وتوقف التدهور في قيمة الجنيه المصري في حزيران/يونيو 2013 حين استقرت قيمته عند 7.0 تقريباً للدولار الواحد. وانخفضت قيمة الدينار التونسي تدريجياً في عام 2013 من 1.55 دينار إلى 1.67 دينار للدولار الواحد. لكن العملة التونسية شهدت انتعاشاً تدريجياً بعد عملية التحول السياسي في الربع الأول من عام 2014 لتصبح قيمتها 1.58 ديناراً للدولار الواحد. أما العملة السورية والعملية السودانية فاستمرت بالتراجع بالنسبة إلى الدولار حتى استقرت قيمتهما في الربع الأخير من عام 2013، فبلغ سعر الصرف الرسمي للجنيه السوداني 5.7 جنيه للدولار الواحد مقابل 4.42 في أيلول/سبتمبر 2013، ثم تدنى مجدداً إلى 5.71. أما الليرة السورية فهبطت قيمتها بسرعة من 95 ليرة للدولار الواحد في كانون الثاني/يناير 2013 إلى 280 في آب/أغسطس 2013 في الأسواق الموازية. غير أنها حققت بعض التعافي ليستقر سعرها عند 155 للدولار الواحد في الأسواق الموازية، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2013 وحتى الربع الأول من عام 2014. ومن المتوقع أن يبقى وضع ميزان المدفوعات على هشاشته في الجمهورية العربية السورية والسودان ومصر واليمن في عام 2014. ومن المستبعد أن يتحسن وضع الميزان الخارجي لبلدان المشرق والمغرب العربية وأقل البلدان العربية نمواً.

رابعاً- التطوّرات على مستوى السياسة العامة

26- كان على صانعي السياسات في المنطقة أن يتطلّعوا إلى الموازنة في عام 2013 بين أولويات مختلفة. ففي البلدان الرئيسية المصدرة للطاقة ضمن مجموعة مجلس التعاون الخليجي، وجبت الموازنة في النفقات المالية المتزايدة، من النفقات الرأسمالية إلى النفقات على تنمية القطاعين التعليمي والصحي. واستمرت هذه البلدان في عام 2013 في العمل بنظام السياسات النقدية الداعمة للنمو وبأسعار الفوائد المنخفضة، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية. وظلت حكومات البلدان العربية الأخرى تعاني من شدة القيود المالية والقيود على أسعار الصرف، وتواجه صعوبات في تطبيق سياسات اقتصادية توسعية من دون دعم مالي من الخارج. وواصلت تونس والسودان والمغرب واليمن اعتماد سياسات التقشف المالي، في حين أدى تحسّن مستوى توفر العملات الأجنبية في الأردن ومصر إلى اعتماد سياسات توسعية ولو بشكل محدود. أما لبنان، فاتخذ مجموعة من التدابير النقدية لدعم الطلب المحلي.

27- وواصلت بلدان مجلس التعاون الخليجي اعتماد سياسة التيسير النقدي في موازنة السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تتأثر كثيراً تكاليف التمويل فيها بإعلانات نظام الاحتياطي الفدرالي الضمنية والصريحة بالعودة عن السياسة النقدية غير التقليدية في عام 2013. فتكاليف التمويل من حيث سعر الفائدة المعمول به بين المصارف لثلاثة أشهر في بلدان مجلس التعاون الخليجي ظلت قريبة من 1 في المائة في عام 2013، أي بما يزيد عن 75 نقطة أساسية عن سعر الفائدة على الدولار الأمريكي المعمول به فيما بين مصارف لندن. وانخفض سعر الفائدة بين البنوك في الامارات العربية المتحدة لمدة ثلاثة أشهر إلى 0.77857 في المائة في نهاية الربع الأول من عام 2014، في حين ارتفعت أسعار الفائدة بين البنوك في الكويت لمدة ثلاثة أشهر إلى 1.1875 في المائة. وركزت السلطات النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي على إدارة السيولة من خلال الإجراءات الروتينية، وعلى توجيه المصارف التجارية ولا سيما في ما يتعلق بحافظات القروض التي تمنحها. وشددت تونس القيود في سياستها النقدية لمكافحة الضغوط التضخمية. فرفع البنك المركزي التونسي سعر الفائدة في آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر 2013 إلى 4.5 في المائة. وأدى التحسن في مستوى الاحتياطي بالعملات الأجنبية في الأردن ومصر إلى السماح للبنك المركزي الأردني والبنك المركزي المصري بتخفيض أسعار الفائدة. فبعد أن رفعت السلطة النقدية المصرية أسعار الفائدة في آذار/مارس 2013، عادت وخفضتها ثلاث مرات في عام 2013، في آب/أغسطس، وأيلول/سبتمبر، وكانون الأول/ديسمبر. كذلك خفضت أسعار الفائدة على القروض لليلة واحدة من 10.75 في المائة إلى 9.25 في المائة. وخفض البنك المركزي الأردني أسعار الفوائد المعتمدة في آب/أغسطس وتشيرين الأول/أكتوبر من عام 2013، وفي كانون الثاني/يناير من عام 2014 حتى بلغت 4.25 في المائة بعد أن سجلت 5 في المائة. وظلت نسب الأصول الأجنبية في ميزانيات البنوك المركزية في السودان ومصر واليمن متدنية، في إشارة إلى الصعوبات الكبيرة التي كانت تواجهها هذه البلدان في إدارة مستويات الأسعار والطلب المحلي.

28- وأبقت بلدان مجلس التعاون الخليجي في السنة المالية 2014/2013 على سياساتها المالية التوسعية على مختلف المستويات. وواصلت التركيز على الاستثمارات في البنى الأساسية وعلى قطاعات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية. غير أن الركود في نمو الإيرادات بسبب الانخفاض في عائدات صادرات النفط أدى ببعض بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى اتخاذ تدابير مالية متحفظة واحترازية. وظلت السياسة المالية متناقضة في البلدان المستوردة للطاقة من المشرق العربي والمغرب العربي وأقل البلدان العربية نمواً حيث أدى ارتفاع الدين الحكومي إلى ارتفاع الفوائد في نفقات الميزانية. لذلك، أبقت هذه البلدان على سياسة التقشف المالي. وكان العنصر الأساسي في تدابير التقشف هو إصلاح الإعانات. فخفض السودان والمغرب إعانات

الوقود. ويعمل الأردن وتونس ومصر حالياً على إصلاح نظام الإعانات. غير أن الأردن ومصر اتخذا تدابير مالية إضافية في عام 2013 بتمويل من بلدان مجلس التعاون الخليجي. فزاد الأردن الإنفاق الرأسمالي في عام 2013، وأطلقت مصر مجموعتين من الحوافز المالية خلال السنة المالية 2014/2013 ركزت على الإنفاق الرأسمالي. وفي هذا الإطار، أصبح الدعم المالي الخارجي أكثر أهمية بالنسبة إلى البلدان المستوردة للطاقة في المنطقة لسد النقص في التمويل الخارجي والمالي والحوول دون انهيار الاقتصادات.

29- ولا يزال توفير فرص العمل من أهم أولويات السياسة العامة في المنطقة. فمعدل البطالة ظلت مرتفعاً في عام 2013، وبلغ 10 في المائة في المغرب، و11 في المائة في الأردن، و11.5 في المائة في المملكة العربية السعودية بين المواطنين السعوديين، و13.4 في المائة في مصر، و15.3 في المائة في تونس⁽¹⁰⁾. وبدأت بلدان مجلس التعاون الخليجي منذ فترة غير وجيزة بتطبيق سياسات لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية لإتاحة فرص عمل للمواطنين في القطاع الخاص، ولا سيما بعد ازدياد الاعتماد على العاملين الأجانب في القطاع الخاص في معظم هذه البلدان في الماضي. ومع أن هذه البلدان ركزت في مناقشاتها على أهمية سياسات "توطين" العمل، لم تطبق هذا المفهوم إلا نادراً. وفي هذا الإطار، اعتمدت المملكة العربية السعودية نظاماً أكثر صرامة لزيادة فرص عمل المواطنين السعوديين، فمنحت حكومتها فترة عفو للعاملين الأجانب لتصحيح أوضاعهم أو مغادرة البلاد طوعاً. وخلال هذه الفترة وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2013، غادر عدد كبير من العاملين الأجانب المملكة طوعاً. ولم تقيم بعد الآثار الاقتصادية لسياسة العمل السعودية الجديدة، لكن هذا التغيير في السياسة جاء لصالح عمل المرأة. فخرجوا العاملين الأجانب غير الشرعيين من سوق العمل، تحسن عمل النساء، وحلن مكان عدد من العاملين الأجانب في مجالات الإدارة والتعليم والبيع بالتجزئة. وفي هذا الإطار، لا بد من التركيز على المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق الحكومات العربية لإيجاد فرص عمل، والتوفيق بين المهارات المتوفرة واحتياجات سوق العمل، وتأمين المعلومات اللازمة لمعالجة قضية البطالة.

خامساً- ملاحظات ختامية

30- من المتوقع أن يسجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية ارتفاعاً طفيفاً في المتوسط في عام 2014 نتيجة للانخفاض المتوقع في إيرادات صادرات الطاقة وما قابله من توسع في القطاع غير النفطي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، واستمرار الركود الاقتصادي في مجموعات البلدان الأخرى. ولا يزال الوضع هشاً في البلدان المستوردة للطاقة في المشرق العربي والمغرب العربي وأقل البلدان العربية نمواً بسبب ضعف الميزان الخارجي. فمستوى تدفقات الأموال غير كاف لتمويل العجز التجاري في معظم بلدان هذه المجموعات. أما حركة الاستثمارات الخاصة سواء في حافطات الأوراق المالية أو الاستثمار الأجنبي المباشر، فظلت ضعيفة بسبب عدد من العوامل الجيوسياسية. وما من دوافع للتفاؤل في الانتعاش الاقتصادي الضعيف المتوقع في أوروبا وفي ارتفاع تكاليف التمويل بالدولار الأمريكي نتيجة لعودة السياسة النقدية إلى طبيعتها في الولايات المتحدة الأمريكية. والانقسام الجاري بين الاقتصادات العربية أصبح أكثر وضوحاً من حيث القدرة على سد النقص في التمويل اللازم.

31- وقد ظلت هذه النواقص مستترة طيلة سنوات عديدة في البلدان العربية، فأظهرت اقتصاداتها مرونة كبيرة حتى خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008، ونجحت الحكومات والسلطات المالية في إدارة سياساتها في مواجهة أزمة السيولة الدولية آنذاك. ولم يبرز النقص في التمويل إلا مؤخراً. ففي عام 2011،

(10) بالنسبة إلى البلدان التي توفرت فيها بيانات عن الربع الأخير من عام 2013.

بدأت تونس والجمهورية العربية السورية ومصر واليمن تعاني فجأة من نفاد الاحتياطي بالعملات الأجنبية ومن ازدياد العجز المالي. وكان من المسلم به في تلك الفترة أن الاستقرار في حالة الاقتصاد الكلي في هذه البلدان لا يتحقق إلا بدعم مالي كبير من بلدان مجلس التعاون الخليجي، لسد النقص المتزايد في التمويل. لكن الآلية المعتادة في السوق لضخ الأموال من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى مجموعات البلدان الأخرى توقفت في البلدان التي تمر حالياً بتحويلات اجتماعية وسياسية. ومن الممكن أن يؤدي تعطل آلية السوق وظهور نواقص في التمويل إلى مخاطر اقتصادية ترتبط بعدم استقرار الوضع السياسي وبالاضطرابات الاجتماعية التي ترافق عادة عمليات التحول الاجتماعي والسياسي. ومن الممكن القول إن إستراتيجية التمويل التي كانت معتمدة سابقاً قد مهدت الطريق أمام الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدت إلى هذه التحويلات. لذلك، لا بد من وضع إستراتيجية جديدة لسد النقص في التمويل، والتخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في مرحلة ما بعد التحول.